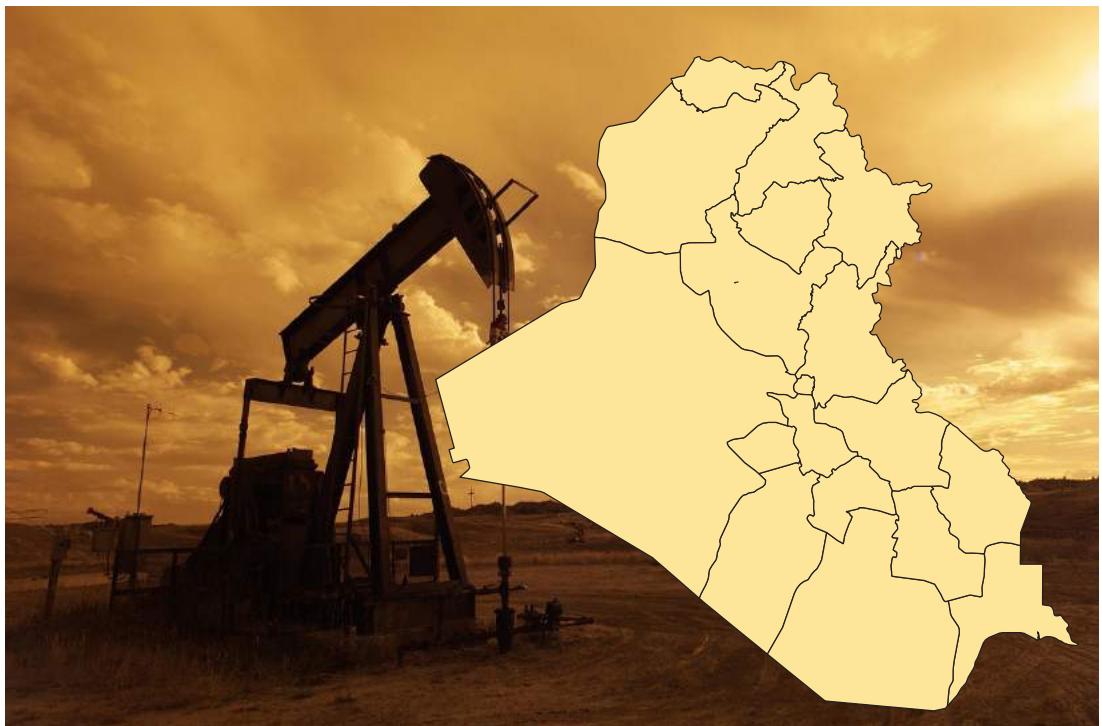




مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

خيارات العراق الاقتصادية في مواجهة الاضطرابات الإقليمية في منطقة الخليج (الآفاق والاحتمالات)

محسن حسن



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

خيارات العراق الاقتصادية في مواجهة الاضطرابات الإقليمية في منطقة الخليج (الآفاق والاحتمالات)

محسن حسن *

مستخلص:

تهدف الدراسة إلى بلورة رؤية مقاربة بشأن احتمالات تعرض الاقتصاد الخليجي لهزات واضطرابات إقليمية مفاجئة، يتربّب عليها انكماسه وتقوّقه بعيداً عن التعاطي الإيجابي مع دول الجوار -ولا سيما مع العراق-، ورصد أهم البديل والخيارات المتاحة أمام الاقتصاد العراقي لمواجهة تلك الهزات المحتملة حال حدوثها.

مقدمة:

يحاول العراق جاهداً أن يلتحق بركب المنافسة الاقتصادية على المستوى الدولي، وتمثل العلاقات الاقتصادية الخارجية في بعدها الإقليمي، أهمية كبيرة، وخطوة أولى في سبيل تحقيق هذا الهدف؛ لكن ما تشهده الأبعاد الإقليمية من اضطرابات متعددة على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني -ولا سيما لدى جيران العراق في منطقة الخليج- عادة ما تؤدي إلى إرباك الحركة الاقتصادية القائمة والمتبادلة بين العراق ودول هذه المنطقة، بل إلى إرباك الأوضاع العراقية عموماً؛ إذ "أدى جيران العراق دوراً كبيراً إيجابياً وسلبياً في استقراره وإعادة بنائه" ⁽¹⁾.

وتتبّع معطيات المشهدين (الدولي والإقليمي) عن احتمالات تؤكّد دخول منطقة الخليج حالة صراع مزدوج مع كل ما هو سياسي واقتصادي خاصّ باستقرار الداخل الخليجي من جهة، وبالتقاطعات الإقليمية والدولية المرتبطة بالحالة الإيرانية من جهة أخرى؛ الأمر الذي يعني

1- انظر: سكوت لاسننكي، سلسلة تقارير معهد السلام الأمريكي عن العراق (العراق وجيرانه)، تقرير (الأردن والعراق: بين التعاون والأزمة)، ص: 1، متاح على: https://www.usip.org/sites/default/files/sr178_arabic.pdf (بتصريح يسير).

* باحث وأكاديمي - مصر.

-بالضرورة- أن يكون العراق -باعتباره مكوناً جغرافياً أصيلاً ضمن المنطقة الخليجية؛ حيث يمثل رأس الخليج الشمالي بامتداد 58 كيلومتراً- أحد المحاور الرئيسية لحالة الصراع الخليجية المشار إليها، ولاسيما في ظل ما يمثله من ركيزة اهتمام ثابتة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (الحليف الخليجي) من جهة، ومن قبل اللاعبين الإقليميين المنافسين على الساحة العراقية -وعلى رأسهم تركيا وإيران- من جهة أخرى⁽²⁾.

ويعزز من تلك الاحتمالات معاناة الداخل الخليجي الراهن من جملة تداعيات طارئة كالأزمة الخليجية وأزمة خاشقجي؛ مما يعني جملة إمكانية ظهور تحفظ اقتصادي مفاجئ ومضطرب في هذه المنطقة؛ "ففي خضم انكماش أسعار النفط، والتوقعات بضعف السوق الخليجية لسنوات مقبلة، لم تعد دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على تحمل ضمانات المساعدات الاجتماعية والاقتصادية المرهقة التي كانت تقدمها لمواطنيها على مدى عقود ماضية"⁽³⁾.

وانطلاقاً من جملة الاعتبارات السابقة، فقد رأت هذه الدراسة -عبر منهج تحليلي وصفي- أهمية التقييم المحتمل والمتوقع من تداعيات الحالة الخليجية، على حجم التعاطي الاقتصادي مع العراق، وكذلك رصد أهم الخيارات والبدائل العراقية المتاحة، لمواجهة اضطراب اقتصادي محتمل ومستقبلبي في منطقة الخليج، وهو ما استغرقته الدراسة في مدخل وثلاثة محاور، على وفق نقاط العرض التالية:

2- تجدر الإشارة هنا إلى عدة تقاطعات دولية وإقليمية تجعل من العراق ساحة تنافس واستقطاب شديدين على المستوى الإقليمي والدولي؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تُعدُّ العراق بوابتها المُثلثي لکبح جماح التمدد الإيراني، ودول الخليج تنظر إلى العراق حالياً كونه القطر الأَجدر بالاستقطاب والاحتواء والدعم لأهداف مقاربة، بينما إيران تعمل بتحمٍّ متأن على الاحتفاظ بدورها المؤثر والفاعل في توجيه المشهد العراقي العام على كل المستويات.

3- انظر: جاستن غنلر، الاقتصاد السياسي للطائفية في الخليج، دراسة مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بتاريخ 29 آب/أغسطس 2016، تاريخ الزيارة لهذا الموقع وللموقع التالى فبراير/مارس 2019، متاح على: <https://carnegie-mec.org/2016/08/29/ar-pub-64408>.

مدخل:

محفزات التقارب الاقتصادي بين العراق ودول الخليج ودواجه:

حين تأمل العلاقات الراهنة بين العراق والخليج، فإنه يمكن التأكيد على أن هذه العلاقات فيما بعد العام 2003، وحتى الآن باتت "تتسم بالتقرب والانفتاح انطلاقاً من طبيعة المصالح المتبادلة بين الطرفين"⁽⁴⁾.

ويمكّنا رصد نخبة من المحفزات الدافعة إلى تطوير تلك العلاقة، وهي على النحو التالي:

(1) محفزات الأمن والإرهاب والتوازن الإقليمي: إذ يحتل العراق أهميةأمنية وإقليمية قصوى من المنظور الخليجي، مما يقتضي "خلق توافق عراقي- خليجي عن متطلبات الأمن الإقليمي وشروطه والقبول بالعراق كطرف في معادلات الأمن الخليجي مستقبلاً"⁽⁵⁾. ويفرض تعقد المشهد الأمني الحدودي بين العراق ودول المنطقة تعاطياً حتمياً لحفظ الاستقرار؛ فمثلاً تفرض الحدود الصحراوية المشتركة بين العراق وال السعودية - بطول 812 كيلومترًأ - تنسيقاً أمنياً بين البلدين، وقد اقتضى قيام الأخيرة بتمويل وبناء حاجز أمني على طول هذه الحدود بكلفة 2 مليار دولار ملحوظ تسلل العناصر الإرهابية، وغيرها⁽⁶⁾، وبدافع تحقيق توازن إقليمي فاعل، تسعى دول الخليج لدعم العراق واستقطابه حتى لا يؤدي ضعفه إلى "الإخلال بالتوازنات العسكرية والأمنية في منطقة الخليج، مقابل القوة العسكرية لإيران"⁽⁷⁾.

4- انظر: علي، سليم قاطع، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجية مستقبلية، تقرير المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين/المانيا، بتاريخ 6/12/2017، متاح على: <https://democraticac.de/?p=50859>

5- انظر: علي، سليم قاطع، (مصدر سابق)، (بتصرف).

6- انظر: كاظم، ظلال جواد، وعبد عون، مرزوق أحمد، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نحو ظاهرة الإرهاب بعد عام 2003، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد 27، 2018، ص: 304، 312، متاح على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=147009>

7- انظر: كاظم، محمد كريم، دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 42 / 2009، ص: 75، متاح على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60805> (بتصرف يسرى).

(2) محفزات السوق المحلية لدى الطرفين ودواجهها: هي محفزات متبادلة، لاستيفاء متطلبات النمو الاقتصادي ودعم حركة الأسواق المالية والتجارية في كلٍ؛ فالعراق -مثلاً- في حاجة ماسة لنقل عدوى التحسن الإيجابي الكبير الذي تشهده أسواق المال الخليجية، التي "أخذت مساراً تصاعدياً" منذ عام 2008 إذ بلغت نحو 559.682 مليون دولار، ارتفعت إلى 993.8484 مليون دولار عام 2013، وهو ما عزز السيولة النقدية لتلك الأسواق وطور نشاطها⁽⁸⁾، ولاسيما في ظل عجز الأسواق العراقية المماثلة عن تحقيق ما أنجزته الأسواق الخليجية من "دفع عملية التنمية الاقتصادية، ورفع معدلات إنتاجية الاستثمار"⁽⁹⁾.

(3) محفزات التكامل والتنوع الاقتصادي: وفي هذا الإطار تظهر حاجة العراق الماسة للانفتاح الاقتصادي على منطقة الخليج، ولاسيما بعد أن استطاعت الأخيرة تحقيق إنجازات في التنوع الاقتصادي؛ فقد بلغ متوسط نمو القطاعات غير النفطية لدول الخليج 8.6% تقريباً في المدة من 2000/2014، وارتفع حجم مشاركة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من 12% عام 2000، إلى 70% عام 2013، وارتفعت الصادرات الخليجية غير النفطية للسلع والخدمات من 13% في 2000، إلى 30% في 2012؛ الأمر الذي ساعد في خلق ما يقرب من 70 مليون وظيفة خلال السنوات الأخيرة⁽¹⁰⁾.

8- انظر: الريبيعي، رجاء خضرير عبود، كفاءة أسواق المال في البلدان الخليجية مع إشارة خاصة للعراق دراسة تحليلية للمدة من 2007/2014، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 9، العدد 1، 2017، ص: 151، و152، متاح على: http://www.journalofecon.com/papers/jch_paper_2018_102330590.pdf (بتصريح يسرى).

9- المصدر السابق نفسه، ص: 159 (بتصريح).

10- انظر: أعين، عميرة، التجارب الحديثة لاستراتيجيات التنوع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية.. دراسة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، العدد 1، مارس/أبريل 2018، ص: 139، متاح على: https://democraticac.de/?page_id=50832 (بتصريح).

وما سبق، يتضح ارتباط كلٍ من العراق والدول الخليجية بحاجات ماسة ومشتركة للتعاون، على وفق مقتضيات السياسة والاقتصاد في الخليطين الإقليمي والدولي.

المحور الأول: أبعاد العلاقات الاقتصادية بين العراق ومنطقة الخليج ومؤشراته

أدى ظهور تنظيم داعش منذ العام 2014 إلى الإضرار الواضح بالاقتصاد العراقي، وكذلك إلى تهديد المصالح الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية للدول الخليجية؛ الأمر الذي آلت إلى بروز الحاجة المتبادلة للتعاون الشامل بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي؛ ويمكن رصد مؤشرات العلاقات الاقتصادية المشار إليها من طريق الآتي:

1) حجم التبادل التجاري والاقتصادي: بصفة عامة تسجل المؤشرات تطوراً إيجابياً، وإن كان بطبيعة التسارع؛ فحجم الصادرات العُمانية للعراق -مثلاً- قفز من 57.5 مليون دولار عام 2004، إلى 260.3 مليون دولار عام 2012⁽¹¹⁾، ويحتل العراق المرتبة الثالثة عربياً والخامسة عالمياً شريكاً تجاريًّا للإمارات؛ إذ تبلغ حصة سلع إعادة التصدير بين البلدين خمسة مليارات دولار تقريباً، بينما بلغ حجم التجارة البينية 15 مليون دولار على وفق تقديرات العام 2012⁽¹²⁾، وأما المملكة العربية السعودية فهي تستحوذ على واردات العراق؛ إذ "بلغت الصادرات السعودية إلى العراق في عام (2016) (2.3) مليار ريال سعودي، حوالي (613.3) مليون دولار"⁽¹³⁾. وعلى الرغم من اتصاف المؤشرات التجارية بين العراق ودول الخليج عموماً بالتواضع بعد العام 2003⁽¹⁴⁾، يبيّن أن

11- انظر: عبيد، سالي عدنان، إمكانات التعاون الاقتصادي بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي المدة (1991/2013) دراسة تحليلية، بحث مقدم ل بكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017، ص: 13، و 14 متاح على: <http://qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2017/06/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%87%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF.pdf>،

12- المصدر السابق نفسه، ص: 14 (يتصرف).

13- انظر: العراق وال العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ: 21 نوفمبر 2018، متاح على: <http://rawabetcenter.com/archives/78119>

14- شكلت نسبة التجارة البينية للعراق مع دول الخليج مستويات متواضعة تراوحت بين 0.1 %، و 0.6 % في المدة من 2004 إلى 2013 (راجع: عبيد، سالي عدنان، مصدر سابق، ص: 13).

العام 2013 شهد بدايات ارتفاع مؤشر الصادرات العراقية للخليج، وبنسبة قدرت بـ 7.2% مقارنة بصادراتها العربية الأخرى، وبنسبة 4.2% مقارنة بال الصادرات العراقية لدول العالم من غير الدول الخليجية⁽¹⁵⁾، وقد تركزت العلاقات الاقتصادية البينية بين العراق ودول الخليج -بالعموم- في مجموعة من السلع أهمها: "أجهزة التبريد والمكيفات، وصناعة الألمنيوم، والمواد الصحية، والسيارات، وقطع غيارها، والمنسوجات، والملابس القطنية، ومستلزمات الطباعة، والزيوت البترولية، فضلاً عن المواد الغذائية"⁽¹⁶⁾.

2) الأنماط الاقتصادية القابلة للتطوير: توجد العديد من أنماط الاقتصاد القابلة للتطوير البيني لدى كل من العراق ومنطقة الخليج، وتعد الصناعات الثقيلة من بين أهم الأنماط القابلة للتطوير، ولاسيما بعد أن "أصبحت دول الخليج منتجًا رئيسيًا للسلع الصناعية الثقيلة (الألمنيوم، والبلاستيك، والإسمنت)"، ومورداً لها في الأسواق الاقتصادية النامية⁽¹⁷⁾، وتعد "المواد الغذائية، ومواد البناء، والتعبئة والتغليف، والصناعات الدوائية، والمعادن الثمينة والجواهر، والكيماويات من أبرز الصادرات السعودية إلى العراق"⁽¹⁸⁾. وتعد مجالات المال، والأعمال، وإنشاء المناطق الصناعية والتجارية، وتمويل تطوير البنية التحتية، وتعزيز الأمن، وإعادة الإعمار، من بين أهم مجالات التعاون المشترك بين العراق والكويت⁽¹⁹⁾، في حين يعد مجال الصناعات والمنتجات المعدنية من بين المجالات

15- انظر: عبيد، سالي عدنان، إمكانات التعاون الاقتصادي، مصدر سابق، ص: 13 (بتصرف).

16- انظر: العبيدي، محمد عبد الرحمن، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية-الخليجية في المجال الاقتصادي، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد 19، 2010، ص: 343، متاح على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=35027>

17- انظر: لوسرن، فريد إتش، منطقة الخليج في ظل الاقتصاد الدولي المعاصر، (الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج .. تقرير موجز)، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشعفون الدولية بجامعة جورجتاون، قطر، 2012، تقرير رقم 3، ص: 13، متاح على: <https://www.gulfpolicies.com/attachments/article/1835/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%D20%D8%AF%D9%88%D9%84%20-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC.pdf>، (بتصرف يسير).

18- انظر: العراق والعلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، تقرير مركز الروابط، مصدر سابق (بتصرف).

19- المصدر السابق نفسه (بتصرف).

المشتركة والمتدولة في العراق ودول الخليج؛ حيث تحل السعودية في المرتبة الأولى في هذه المنتجات، تليها قطر، فالكويت، ثم العراق⁽²⁰⁾، وتعد تجارة الذهب من المجالات القابلة للتطوير أيضاً؛ فقد "اعتمدت الأسواق العراقية مؤخراً على الذهب الجاهز والقادم من الإمارات وال سعودية"⁽²¹⁾. وتعد "قطاعات الموانئ، والغاز، والنقل، والمواصلات في العراق مشرعة الأبواب للاستثمار الخليجي"⁽²²⁾.

(3) طبيعة الاعتمادية العراقية على الاقتصاد الخليجي: كقوة اقتصادية ونفطية كبيرة، فإن العراق "يشكل الرقم الأصعب في المعادلة الاقتصادية في المنطقة؛ إذ يمتلك ثانياً أكبر احتياطي نفطي بعد السعودية، وهو رابع دولة في الإنتاج العالمي للنفط، فضلاً عن ثرواته الهائلة المكتشفة وغير المكتشفة كالفوسفات، والكربون، والزئبق، وغيرها"⁽²³⁾، وتاريخياً سُنجد أن الاعتمادية العراقية على الاقتصاد الخليجي، ضعيفة ومتواضعة؛ ففي مرحلة ما قبل النفط، كان العراق يمثل الملاذ الاقتصادي لأهم الدول الخليجية "وفي مقدمتها الكويت حيث كان العراق يصدر المنتجات الزراعية والجلود والإسمنت"⁽²⁴⁾، وفي المرحلة النفطية، ازدادت هذه الاعتمادية ضعفاً؛ نتيجة التماشيل في امتلاك النفط، والرغبة التنافسية في تصديره للدول الصناعية الكبرى "وهو ما جعل صورة التعاون المتبادل قليلة في ضوء هذا التماشيل"⁽²⁵⁾؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أن اعتمادية العراق على الاقتصاد الخليجي، كانت أكثر افتتاحاً وقت الأزمات والحروب، كما كانت الحال إبان الحرب العراقية- الإيرانية مثلاً⁽²⁶⁾. وطبقاً لمؤشرات حركة التبادل التجاري المعاصر، فإن العراق "يعتمد على معظم

20- انظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية للدول العربية)، إصدارات صندوق النقد العربي 2016، ص: 234، متاح على: <https://www.amf.org.ae/ar>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).

21- انظر: العبيدي، محمد عبد الرحمن، الأفاق المستقبلية للعلاقات العراقية، مصدر سابق، ص: 343 (بتصرف).

22- المصدر السابق نفسه، ص: 350.

23- انظر: العراق وال العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، تقرير مركز الروابط، مصدر سابق (بتصرف يسير).

24- انظر: عبيد، سالي عدنان، إمكانات التعاون الاقتصادي، مصدر سابق، ص: 6.

25- المصدر السابق نفسه، نفس الصفحة (بتصرف).

26- خلال الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات، قامت دول الخليج ببيع النفط العراقي نيابة عن العراق في الأسواق الدولية بسبب ظروف الحرب، ومن ثم إرسال إيراداته المالية للداخل العراقي، كما قدرت المنح الخليجية للعراق في هذا التوقيت بما يزيد على خمسين مليار دولار، وبالطبع لا يخفى هنا سر هذه المساعدات الخليجية، وهو أن الحرب كانت مع الغريم الإيراني (راجع: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/09/100922_gulfstatesandiraq_tc2).

استيراداته من السلع والبضائع على دول الجوار، ولاسيما إيران وتركيا، وبنسبة أقل على السعودية والأردن والكويت⁽²⁷⁾.

المحور الثاني: الاضطرابات الاقتصادية المحتملة في منطقة الخليج وتأثيرها الإقليمية

إن "دول مجلس التعاون الخليجي من أقل البلدان في العالم تضرراً من الأزمات الاقتصادية العالمية"⁽²⁸⁾؛ لذا فإن نوعية الاضطرابات الاقتصادية المحتملة هنا ستكون -في الأغلب- نتيجة عوامل داخلية خاصة بتطورات العوامل الجيوسياسية في الداخل الخليجي أو المحيط الإقليمي، والتي يمكن أن يتربّب عليها تقوّع الاقتصاد الخليجي أو انكماسه بعيداً عن محيطه بشكل عفوّي تلقائي أو مقصود معتمد، ولاسيما تجاه العلاقات العراقية-الخليجية.

وعلى وفق هذا الإطار، فإنه يمكن تناول هذه الاضطرابات المحتملة، ومدى تأثيرها الإقليمية بالنسبة للأوضاع الاقتصادية في العراق، عبر نقاط العرض التالية:

أولاًً: مستقبل الاقتصاد الخليجي في ظل المخاطر:

على الرغم من قوة الاقتصاد الخليجي وعنوانه -الذي بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدوله مجتمعة 1.6 تريليون دولار على وفق تقديرات 2014، وبلغت صادراتها نحو 861 مليار دولار، ووارداتها 476 مليار دولار وفق تقديرات العام نفسه²⁹- إلا أنه لا يمكن -في ظل المخاطر الإقليمية والدولية- ضمان بقاء هذه القوة الاقتصادية مستمرة بالوتيرة نفسها، ولاسيما مع وجود سمات سلبية راسخة في المكون الاقتصادي الخليجي، قد يكون من شأنه زعزعة تلك القوة الاقتصادية الحاضرة على المدىين المتوسط والبعيد؛ فمن السمات العامة لاقتصاديات الدول الخليجية

27- انظر: شذى خليل، مكافحة الإرهاب الزراعي في العراق، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 11 ديسمبر 2018، متاح على: <http://rawabetcenter.com/archives/79369>

28- انظر: نيفين حسين، المخاطر الاقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية.. المؤشرات والدلائل، منشورات إدارة التخطيط ودعم القرار بوزارة الاقتصاد الإماراتية، 2016، ص: 3 (بتصرف يسبر).

29- المصادر السابقة، الصفحة نفسها.

"أكنا اقتصاديات أحادية الجانب تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي، وتعاني من ضيق نطاق السوق المحلية، وضآللة الملاكات البشرية، وقلة فعالية القطاع الزراعي، ومحظوظة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي، والاعتماد على العمالة الأجنبية، وأخيراً ندرة الموارد المائية"⁽³⁰⁾.

وبتقدير النظر في البيئة المتأزمة والمحيطة بالاقتصاد الخليجي، فإنه لا يمكن استبعاد خصوصه للعديد من العوامل والمخاطر السلبية والكبيرة، التي يأتي في مقدمتها: "تجدد الضعف أو التقلبات في أسعار النفط العالمية، أو التأثيرات غير المباشرة للتغيرات الجيوسياسية على أسواق السلع الأولية والأسواق المالية، أو كليتهما، وقد يؤثر أي تقييد مفاجئ في السيولة المالية العالمية، أو اضطراب الأسواق المالية على تكلفة التمويل لمنطقة مجلس التعاون الخليجي التي ما تزال احتياجاتها التمويلية ضخمة"⁽³¹⁾.

ثانياً: الاضطرابات الخليجية المؤثرة في الاقتصاد العراقي

تتعدد أوجه الاضطرابات الخليجية المحتملة التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد العراقي، حالاًً ومستقبلاً، ويمكن إيجازها في الآتي:

- الاضطرابات المؤدية إلى قيام منطقة الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ذات النفوذ الكبير لدى منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، بتخفيض أسعار النفط أو تجميده عند أسعار منخفضة، وهنا يجب الإشارة إلى تباين مواقفي العراق وال سعودية وتضادهما فيما يخص أسعار النفط؛ إذ "تمثل السياسة النفطية المنطقية للعراق في تحقيق أعلى الإيرادات الممكنة على المدى القصير، للمساعدة في معالجة مشكلة الديون، والتعجيل بجلب الموارد الازمة لرفع القدرة الإنتاجية العراقية، بينما تتمثل السياسة السعودية في المحافظة على الطلب وعلى حصتها

30- انظر: المسفر، محمد صالح، التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد التاسع 1998، ص: 12، متاح على: http://www.qu.edu.qa/static_file/qu/colleges/cbe/documents/issuesvol9.pdf.

31- انظر: المرصد الاقتصادي لمنطقة الخليج، العدد الأول، يونيو/حزيران 2017، ص: 3، متاح على: <http://documents.worldbank.org/curated/en/919361497357666314/pdf/116205-v2-replacement-PUBLIC-Gulf-Economic-Monitor-Arabic-June-2017.pdf>.

في السوق على المدى الطويل، وعلى عدم رفع الأسعار خشية ظهور تدابير ادخار أو أشكال أخرى من ضغط الطلب في الدول المستهلكة⁽³²⁾.

• الاضطرابات المؤدية إلى تراجع حجم الإنفاق العام في الداخل الخليجي، وليست أسعار النفط المنخفضة عالمياً بعيدة عنها؛ بحيث يؤدي تراجع حجم الإنفاق العام خليجياً إلى "محدودية نفوذ القروض الممنوحة في الداخل الخليجي"⁽³³⁾، مما يعني انكفاء القروض الخليجية على نفسها بعيداً عن التمدد الإقليمي؛ الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الدعم الخليجي للعراق بنحوٍ إجمالي، ولعل هذه النوعية من الاضطرابات هي الراجحة خليجياً في المستقبل المنظور، وخاصة في المملكة العربية السعودية، بفعل وجود أعباء واحتياجات كثيرة تقلل كاهل ميزانيتها، ومعالجة هذه الاحتياجات الداخلية في بلد يشهد ارتفاعاً ل معدل البطالة وزيادة هائلة في نسبة الشباب وأموراً خطيرة تتعلق بالاستقرار الاجتماعي، تشكل على الأرجح بالنسبة للحكومة السعودية أولوية أكبر من بذل خدمات للعراق⁽³⁴⁾.

• الاضطرابات المؤدية إلى تصعيد حدة الخلاف الخليجي مع إيران، وتوسيع هوة هذا الخلاف؛ إذ إن هذه النوعية من الاضطرابات تصب غالباً في غير صالح الاقتصاد العراقي بنحوٍ غير مباشر على الأقل؛ حيث يترتب عليها قيام الأطراف الخليجية الفاعلة بتطويق الاقتصاد الإيراني وإضعافه من طريق التحكم في توجيهه أسعار النفط، وكذلك باستغفار الحليف الأمريكي في الاتجاه نفسه، ومن ثم فرض عقوبات اقتصادية على إيران كما هي الحال حالياً، وهو ما يعني الإضرار الاقتصادي بأحد أهم الشركاء الاقتصاديين والتجاريين للعراق؛ فإن إيران هي "ثاني بلد بعد تركيا من حيث حجم

32- انظر: مكميلان، جوزيف، المملكة العربية السعودية وال伊拉克.. النفط والدين ونهاية طويلاً مستمراً، التقرير الثالث ضمن سلسلة تقارير (العراق وجيرانه)، الصادرة عن معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 157 يناير/كانون الثاني 2006، ص: 7-6، متاح على: https://www.usip.org/sites/default/files/sr157_arabic.pdf (بتصريح).

33- المصدر السابق نفسه، ص: 17 (بتصريح يسير).

34- انظر: مكميلان، جوزيف، المملكة العربية السعودية وال伊拉克، مصدر سابق، ص: 11

التبادلات التجارية مع العراق (6.7 مليار دولار/2017) وفق تقديرات رسمية⁽³⁵⁾.

ثالثاً: أزمة خاشقجي وال سعودية وأبعادها الاقتصادية المحتملة:

فاجأت هذه الأزمة الاقتصاد السعودي في توقيت حرج ومتازم يعاني فيه من تراجع كبير؛ فبحسب البنك الدولي، فإن مؤشرات النمو الاقتصادي للمملكة، عانت مؤخراً من التراجع، ففي 2017 كان النمو متدنياً بنسبة 0.2 %، وفي 2018 كان النمو متواضعاً جداً بنسبة 1.7 %، مقابل ضعف نمو الاقتصاد غير النفطي بنسبة 0.6 %، وارتفاع الدين العام من 11.8 مليار دولار في 2014، إلى 116.8 مليار دولار في 2018، على خلفية تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي السعودي من 737 مليار دولار عام 2014، إلى 500.58 مليار دولار في 2018، أي ما يعادل فقدان 36 % من قيمته، بحيث اضطرت الصناديق السيادية إلى اقتراض ما يقرب من 12 مليار دولار من البنوك الدولية⁽³⁶⁾.

ومن أخطر تداعيات هذه الأزمة -ليست العراق منها ببعيد- أنها تضع الاقتصاد السعودي ومعه الاقتصاد الخليجي عموماً -بنحو غير مباشر- في مرمى العقوبات الاقتصادية الدولية كتلك التي تتعرض لها إيران حالياً؛ مما يعني ظهور حالة تشطٍ اقتصادية غير مأمونة العاقب والتداعيات، على مستوى الخليط الإقليمي الخليجي، ولاسيما مع حالة العقاب الاقتصادي الجماعي التي تعرضت لها المملكة جراء هذه القضية، في ظل قيام أغلب المؤسسات الاقتصادية العالمية والدولية، بسحب أو تجميد استثماراتها، وهو ما قدّرت خسائره بنحو 100 مليار دولار⁽³⁷⁾؛ مما يعني مجملاً

35- انظر: تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية تحت عنوان: (أزمة تضرب السياحة الدينية في العراق بسبب العقوبات على إيران)، نفلاً عن صحيفة العرب اللندنية ، بتاريخ 16/8/2018، متاح على: <http://rawabetcenter.com/archives/71767> (بتصرف يسير).

36- انظر: حنين ياسين، بعد اغتيال خاشقجي.. اقتصاد السعودية أمام منحدر خطير، تقرير موقع الخليج أونلاين، بتاريخ 19/10/2018، متاح على: <http://khaleej.online/GJW4BX> (بتصرف).

37- انظر: حنين ياسين، بعد اغتيال خاشقجي.. اقتصاد السعودية أمام منحدر خطير، تقرير موقع الخليج أونلاين، بتاريخ 19/10/2018، متاح على: <http://khaleej.online/GJW4BX> (بتصرف).

"توجه السياسة الخارجية السعودية للانكماش، بالتزامن مع غياب المشروع السياسي واتباع سياسة التخندق والتحصن والإدارة التشغيلية" (38).

رابعاً: عقوبات أمريكا على إيران وتأثيرها في اقتصاد الخليج:

تتمثل الآثار السلبية الناجمة عن العقوبات الأمريكية الجديدة على إيران، في كونها إحدى أدوات ترائب في ابتزاز الاقتصاد الخليجي من جهة، وتقليل النفوذ الإيراني في العراق من جهة أخرى؛ وفي الحالتين، يتضرر الاقتصاد العراقي؛ فالتضييق على إيران يحرم العراق من الحصول على السلع الحيوية كالغذاء، والإلكترونيات، والأدوية، وغيرها بأسعار رخيصة، ويوفر ضخ صادرات إيرانية غير نفطية للأسواق العراقية بقيمة 5.5 مليار دولار سنوياً (39)، وإن ابتزاز الاقتصاد الخليجي -ولا سيما السعودي- نفطياً يهبط بأسعار النفط إلى حدود متدينة، ولا يتضرر منها سوى الاقتصاد العراقي أيضاً، هذا فضلاً عن أن توفر العلاقة بين أمريكا والخليج من جهة، وإيران من جهة ثانية، يترتب عليه حشر الاقتصاد العراقي في الزاوية بفعل حتمية ومقتضيات الشراكة العراقية مع الولايات المتحدة (40)، وفضلاً عما ينبع عن هذا التوتر من إقحام المنطقة في صراع يتضرر منه العراق وبقية الأطراف المتصارعة سياسياً واقتصادياً وأمنياً؛ وهو ما يعني جملأً أن السياسة الأمريكية في المنطقة ككل، تتمحض عن "حرب اقتصادية مقنعة تخرج كبرىاء العراق، وقنعه من النهوض الاقتصادي، وتشجع أطراف خلنجية للإضرار به" (41).

38- انظر: التداعيات الإقليمية لمقتل جمال خاشقجي، حلقة نقاشية مغلقة، كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر، ومركز دراسات الخليج، ملخص سياسي رقم 1، نوفمبر 2018، ص: 2، متاح على: <http://www.qu.edu.qa>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصريح).

39- راجع تقرير مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة تحت عنوان: (مسارات العلاقات الاقتصادية بين إيران وال العراق بعد العقوبات الأمريكية)، بتاريخ الخميس 6 سبتمبر 2018، متاح على: <https://futureuae.com>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصريح يسير).

40- ترتبط العراق بشراكة استراتيجية واقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تستثمر العراق في سندات وأذون الخزانة الأمريكية بمبالغ مالية كبيرة تزيد على 20 مليار دولار، فضلاً عن أن السوق الأمريكية تستوعب صادرات عراقية نفطية قيمتها 10.7 مليار دولار سنوياً (راجع التقرير السابق نفسه، بتصريح).

41- انظر: باسماعيل، عبد الكريم، السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة، منشورات جامعة قاصدي مرياح ورقلة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6 جانفي 2012، ص: 292، متاح على: <https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTImages/dafatirimages/DAFN06/D0618.pdf> (بتصريح).

المحور الثالث: خيارات العراق في مواجهة الاضطراب الاقتصادي في الخليج

أشرنا آنفًا إلى أن الاعتمادية الاقتصادية العراقية على منطقة الخليج لا تشکل دعماً مؤثراً وجذرياً في الاقتصاد العراقي المعاصر حتى الآن؛ فمصالح العراق النفطية الحالية تتعارض مع مثيلاتها الخليجية، وإن أوجه التبادل التجاري والاقتصادي في القطاعات غير النفطية لم يرق بعد إلى الحدود الفاعلة والمؤثرة أيضًا، وفي ظل غلبة الريعية النفطية لدى الطرفين، بالتزامن مع مشكلات مشتركة في إطار تنويع مصادر الدخل وتعظيم الموارد غير النفطية.

ولكن الاعتبارات السابقة لا تعني حتماً أن العراق لا يتأثر باضطرابات الخليج الاقتصادية، فلم يقل أحد بذلك؛ إذ أن العراق الذي يشكل رأس الخليج الشمالي، لا بد أن تطاله الآثار السلبية الخليجية على المستويات كافة وخاصة الاقتصادية منها، وهي حقيقة واقعية، يجب أن تأخذ حقها من الاهتمام لدى الذهنية الاقتصادية العراقية المعاصرة، عند التخطيط والتطوير والبحث عن البديل والخيارات؛ لذا فإن الأسئلة التي تطرح نفسها هنا: **كيف يتجنب العراق اضطرابات الخليج الاقتصادية؟ وما خياراته وبدائله المتاحة لتحقيق هذا الهدف؟ وهو ما نحاول البحث له عن ردود وإجابات، من خلال نقاط العرض التالية:**

1- خيارات الانفتاح الجزئي خليجياً:

في ظل رجاحة التعارض في المصالح النفطية بين العراق ومنطقة الخليج، بل وربما رجاحة عنصر التنافسية في تلك المصالح أحياناً كثيرة، فإنه يتوجب بناء آلية عراقية لتفعيل الانفتاح الاقتصادي الجزئي -المتاح حالياً- على منطقة الخليج، كبديل تمهدى لاعتماد وبناء آلية أكثر تكاملاً وانفتاحاً في المستقبل، وهو ما يمكن أن يرتكز إلى جملة الخيارات والبدائل التالية:

- إيجاد طرق ووسائل اقتصادية خلاقة؛ لتحويل ديون العراق لمنطقة الخليج، ولاسيما الديون

الكويتية⁽⁴²⁾، لاستثمارات متبادلة بين الطرفين؛ ويمكن هذا من طريق "آلية تحويل القروض إلى حقوق ملكية عبر الأنظمة المتطورة للهندسة المالية، وهي الآلية التي يمكن أن تتيح استرداد الكويت جزءاً من ديونها، وتعزز فرص القطاع الخاص الكويتي في الاستثمار المباشر في العراق، وتؤدي إلى افتتاح هيكلية للاقتصاد العراقي على المستثمرين من الكويت وبلدان الخليج الأخرى".⁽⁴³⁾

- تجاهلاً للأجواء الاستثمارية العراقية لاستيعاب رغبة القطاع الخاص الاستثماري بالدول الخليجية في الانفتاح على السوق العراقية، وهو ما يستطع العراق من خلاله تنوع موارده المالية بعيداً عن النفط؛ إذ "تقدير حجم الفرص الاستثمارية التي يمكن للعراق أن يوفرها للمستثمرين الخليجيين والأجانب بأكثر من 100 مليار دولار".⁽⁴⁴⁾
- التوظيف الجيد لاستعادة العراق عضويته في اتحاد غرف دول الخليج العربية، من أجل استئناف الصناعات الاستراتيجية المتجمدة -ولا سيما في جنوب العراق- كصناعة الحديد والصلب والبتروكيماويات والأسمدة، وكذلك من أجل تنشيط قطاع الاستثمار العقاري الذي يمتلك فيه الخليجيون خبرات واسعة ورؤوس أموال جاهزة⁽⁴⁵⁾.

42- تجدر الإشارة هنا إلى أن الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول الخليجية التي قدمت إعفاءات وتنازلات عن ديونها لدى العراق التي بلغت 5.8 مليار دولار، في حين أن الدين الكويتي المتبقية على العراق -منذ الغزو العراقي للكويت عام 1990- المستحقة الدفع بقرارات أممية، التي تصل إلى 4.4 مليار دولار تقريباً على وفق آخر التصريحات الرسمية الكويتية، إذ تمثل إشكالية كبيرة للعراق، وإن التنازل عنها يحتاج إلى تشریعات معقدة جداً يصعب اتخاذها في الدوائر الرسمية الكويتية على المديين القريب والمتوسط، وهو ما يحتم البحث عن بدائل اقتصادية واعدة لحلولتها والتخلص منها.

43- راجع: التميمي، عامر ذياب، ديون العراق للكويت: لماذا لا تحول لاستثمارات؟ تقرير صحيفة الحياة السعودية، بتاريخ 11 أبريل 2012، متاح على: <http://www.alhayat.com>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).

44- انظر: العبيدي، محمد عبد الرحمن، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية، مصدر سابق، ص: 343.

45- انظر: العبيدي، محمد عبد الرحمن، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية، ص: 350 (بتصرف).

2- خيارات الإنعاش الاقتصادي الداخلي:

- لا شك أن العراق يمتلك بدائل وخيارات على مستوى إنعاش اقتصاده الداخلي، وهي خيارات مرهونة بمجموعة الإجراءات الآتية:
 - محاربة الفساد المالي والإداري، وإحكام السيطرة على الموارد المالية للدولة، وهو أمر أفضى فيه كثيرون، كون الفساد أهم الأسباب الصارخة وراء ظاهرة التراجع الاقتصادي في العراق.
 - التركيز على استئناف المعايير الاقتصادية والتجارية المؤدية إلى الإسراع في انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، وعلى رأس هذه المعايير، انتشار الصادرات العراقية الدولية من أسر الريع النفطي المهيمن على إيرادات الموازنة العامة والنقد الأجنبي، ولاسيما أن المنظمة "تستبعد النفط الخام كونه سلعة ضمن مجموعة السلع التي يتاجر بها دولياً، وهو الأمر الذي ما زال يشكل جوهر التناقض في انضمام العراق إلى تلك المنظمة"⁽⁴⁶⁾.
 - استعادة الفاعلية الاقتصادية للقطاعات العراقية غير النشطة، وعلاج التشوّهات في هيكلية هذه القطاعات؛ فقطاع الصناعة التحويلية مثلاً تراجع إسهامه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي GDP من 4.2 % عام 2002 إلى 0.4 % عام 2012، وقطاع الزراعة من 8.6 % إلى 1.5 % للمرة نفسها⁽⁴⁷⁾، وكل هذا يحتاج إلى تنشيط وإنعاش داخلي، ولاسيما عبر الاستثمار؛ فالقطاع الزراعي -على سبيل المثال- يمكن أن يكون خياراً اقتصادياً واعداً مع امتياز الأراضي العراقية بالخصوصية وارتفاع معدلات الإنتاج، وقلة تكاليف الاستثمار الزراعي، قياساً بدول الجوار، فقط يحتاج الأمر إلى توفير تنافسية إيجابية للمنتج الزراعي العراقي، وتعديل

46- انظر: شذى خليل، الاقتصاد العراقي بين سياسة الإغراق وعواقب الاندماج الدولي، تقرير مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 27 أكتوبر 2018، متاح على: <https://rawabetcenter.com/archives/76601>.

47- انظر: عجلان، حسين حسن، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية.. الواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلة المنصور، العدد 27، 2017، ص: 3، متاح على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=123379>، (بتصريح يسير).

"قوانين الملكية وقانون 177 وقانون التأجير" ⁽⁴⁸⁾.

- الإسراع في رفع الطاقة الإنتاجية لمصافي النفط العراقية لتجنب الهدر المالي؛ إذ "نجد أن العراق يمتلك 12 مصفاة بطاقة تكثير 667 ألف برميل يومياً، لكنها لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية؛ مما جعل العراق يعتمد على استيراد المشتقات بمبالغ تشكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة" ⁽⁴⁹⁾، ومن جهة أخرى، فإن خسائر العراق المالية كبيرة نتيجة عدم استثمار الغاز الطبيعي؛ ففي المدة من 2006 حتى 2011 قدر متوسط الخسائر بـ 52.9 مليار دولار، و 147 مليار دولار متوسط المدة من 2012 وحتى 2016، وهي خسائر قابلة للزيادة في ظل السياسات الاقتصادية الحالية ⁽⁵⁰⁾.
- العمل على تحقيق الأمن الغذائي للعراق انطلاقاً من الإنتاج الزراعي المحلي، وتعزيز مفاهيم وفلسفات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار قطاع الأعمال العراقي، من خلال هيكلة المؤسسات المترهلة وتكثيفها في مكونات اقتصادية صغيرة ومحكمة، إلى جانب خلق مؤسسات السوق عبر هذه المكونات، ودعمها مالياً، مع توفير الحماية الاجتماعية لها عبر أطر تشريعية ⁽⁵¹⁾.

3- خيارات الانفتاح على الاقتصاد التركي:

تركيا شريك اقتصادي مركزي بالنسبة للعراق، ودولماً تظل العلاقات الاقتصادية والتجارية مع هذا الشريك المركزي، قابلة للتطوير وتوسيع دائرة الانفتاح والتعاطي الإيجابي، خاصة وأن الشراكة الاقتصادية التي تجمع بين البلدين، مبنية على روابط سياسية متينة بالنسبة لتركيا تجاه العراق؛ حيث

48- انظر: شذى خليل، مكافحة الإرهاب الزراعي في العراق، مصدر سابق.

49- انظر: عدنان، خالد صاحب، التنافس الإيراني التركي في العراق بعد 2003، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2015، ص: 18، متاح على: http://nahrainuniv.edu.iq/sites/default/files/Combined_5_1.pdf

50- انظر: عجلان، حسين حسن، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية...، مصدر سابق، ص: 8 (بتصرف).

51- انظر: السرحان، حسين أحمد، الاقتصاد العراقي ورؤية 2030: المضامون والتحديات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، السرحان، حسين أحمد، الاقتصاد العراقي ورؤية 2030: المضامون والتحديات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 28/3/2018، متاح على: <http://fcdrs.com/economical/1029>، (بتصرف).

تبني الأولى سياسات دولية وإقليمية هادفة إلى دعم وتعزيز وحدة الأخيرة، ورفض أية طروحات تؤدي إلى تفتيتها إلى جيوب أو دول على أساس عرقي أو طائفي، إلى جانب التخندق الإيجابي خلف دعم حكومة مركبة قوية وقادرة على إعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي بها⁽⁵²⁾.

وتسجل إمكانات وخيارات الانفتاح العراقي اقتصادياً على تركيا، إيجابية دائمة ونسبية -حالاًً ومستقبلاً- قياساً ببقية الخيارات المماثلة، كالخيار الإيراني مثلاً، وذلك لاعتبارات الآتية:

- تمثل تركيا "بوابة دخول العراق المباشرة الأولى إلى الأسواق الأوروبية؛ فتجارة الشاحنات العراقية تعبّر من مركز هابور الحدودي، في حين يعبر خطان نفطيان الأرضي التركي إلى محطات ضخ النفط على البحر المتوسط في جيهان"⁽⁵³⁾.

- تمتاز العلاقات التركية - الأمريكية بتوافق إيجابي على شكل البناء السياسي الواجب إقراره وتبنيه في العراق على كل المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة؛ لذا يمكن التأكيد على أن علاقات اقتصادية فاعلة بين العراق وتركيا، لن تُقابل برعاقيل أمريكية كتلك التي يعاني منها العراق جراء علاقاته الاقتصادية والسياسية بإيران، والجدير بالذكر أن علاقات تركيا القوية بالاتحاد الأوروبي تعد إحدى المسوغات القوية لحيوية التقارب العراقي-التركي⁽⁵⁴⁾.

- تحتاج البلدان إلى بعضهما في ملفين اقتصاديين من أخطر الملفات لكليهما، هما: ملف النفط بالنسبة لتركيا، وملف المياه بالنسبة للعراق؛ فتركيا "بلد غير نفطي ولا يمتلك الغاز الطبيعي؛ مما يشكل عبئاً ثقيلاً على ميزانيته؛ لذا فهو يطمح في الحصول على أفضلية نفطية مع العراق مقابل المياه"⁽⁵⁵⁾.

52- انظر: هنري ج. باركي، سلسلة تقارير معهد السلام الأمريكي عن العراق (العراق وجيرانه)، تقرير (تركيا والعراق.. أخطر وإمكانات الجوار)، ص: 2، متاح على:

https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr141_arabic.pdf ، (بتصرف).

53- المصدر نفسه، ص: 11 (بتصرف يسير).

54- المصدر نفسه، ص: 2 (بتصرف).

55- انظر: الحسيناوي، جعفر بخلول، الأبعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2013، ص: 95، متاح على: http://nahrainuniv.edu.iq/sites/default/files/Combined_122.pdf (بتصرف).

- تنفتح حركة التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، على آفاق قابلة للتطوير، وخاصة في المرحلة الراهنة؛ فقد "احتل العراق المرتبة الرابعة بين أكثر الدول المستوردة من تركيا خلال تشرين الأول 2018، وبواقع 852 مليون دولار"⁽⁵⁶⁾، وبلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام نفسه نحو 16 مليار دولار، ويتوقع زيادته إلى حدود 20 مليار دولار للعام الحالي 2019.

4- خيارات التعاطي مع العقوبات الإيرانية:

لا يمتلك العراق خيارات قوية للتعاطي مع العقوبات الأمريكية على إيران، إلا بمقدار قدرته على التوظيف الجيد والمتالي لثقله السياسي والاقتصادي والاستراتيجي بالنسبة لخلفائه الكبار في المنطقة والعالم -وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية-، فضلاً عن بعض الوسائل والطرق المراوغة، كما حدث -مثلاً- حينما بادر العراق مؤخراً بإعلان وقف تعامل البنوك العراقية مع إيران بالعملة الأمريكية الدولار، لكنه في الوقت نفسه غضّ الطرف عن التعامل باليورو، ولكن على الرغم من قلة الخيارات، استطاع العراق الحصول على استثناءات أمريكية تسمح لها بالحصول على مستلزمات الطاقة والكهرباء من إيران. وفي واقع الأمر فإن العقوبات الأمريكية لن تستطيع وقف العلاقات الاقتصادية القائمة بين العراق وإيران؛ ولعل تفوق الصادرات الإيرانية على الصادرات التركية للعراق خلال 2019، يثبت هذه الحقيقة؛ فقد بلغ حجم الصادرات الإيرانية للعراق خلال 2019 ما يقرب من 8 مليارات و750 مليون دولار⁽⁵⁷⁾.

56- انظر: شذى خليل، مكافحة الإرهاب الزراعي في العراق، مصدر سابق (يتصرف بيسير).

57- راجع الرابط: <https://ar.rt.com/lfrl> ، 2019/2/9

5- خيارات إيجاد شراكات اقتصادية جديدة:

من هذه الناحية، يمتلك العراق بدائل وخيارات كثيرة يمكنها توفير المصادر الداعمة البديلة حال توقفت حركة التبادل التجاري بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي لأي سبب من الأسباب، ويمكن إيجاز أهم هذه الخيارات في الآتي⁽⁵⁸⁾:

- (1) المبادرة العراقية بفتح وتفعيل شراكات اقتصادية جديدة مع الاقتصادات الآسيوية المنظورة كالصين والهند وبقية الدول الآسيوية، والاستفادة من تجاربها، وتذليل صعوبات فتح الأسواق المتبادلة مع هذه الأطراف.
- (2) العمل على إيجاد شراكات اقتصادية جديدة ومتطرفة مع القارة الأوروبية عبر البوابة التركية، وقد يكون القيام بإنشاء سوق فورية للنفط الخام العراقي ومشتقاته فوق الأرضي التركي خطوة فاعلة في هذا الاتجاه.
- (3) المبادرة العراقية بتنزيل صعوبات انطلاق استثمارات الغاز الطبيعي العراقي في اتجاه الأسواق الدولية ولا سيما الأوروبية والآسيوية، عبر تفعيل أو استئناف الشراكات الاقتصادية المتبادلة مع تركيا، وسوريا، والأردن؛ وهذه الأخيرة تحتاج العراق إلى توسيع دائرة التعاون النفطي معها على وجه الخصوص.
- (4) العمل على إعداد خطط ووسائل مسبقة لتوظيف الاندماج التركي المحتمل مع دول الاتحاد الأوروبي؛ بما يعود على ديناميكية الاقتصاد العراقي بالفائدة واستعادة التعافي والنشاط.

58- انظر: الشهوان، نوفل قاسم، قراءة في العلاقات الاقتصادية للعراق بدول الجوار وإمكانية تطويرها، منشورات منتدى الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب (واتا)، 28/9/2008، متاح على: <https://ar.rt.com/lfr1>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).

استنتاجات:

بناءً على العرض السابق، يمكننا استنتاج الآتي:

- لا تعد الاعتمادية الاقتصادية المعاصرة للعراق على الأسواق الخليجية جذريةً في توجيهه دفة الاقتصاد العراقي، لكنها ضرورية في إطار السعي إلى تعزيز السوق الوطنية المحلية، ونقل الخبرات والتجارب التشغيلية، وتشجيع الاستثمار، وهي أساسية ومحورية أيضاً في زمن الأزمات والطوارئ.
- الدوافع والمحفزات في اتجاه تعزيز العلاقات العراقية الخليجية المتبادلة تفوق بكثير دوافع ومحفزات التقاطع والتباين؛ وهو ما يظهر من تعاظم المصالح المشتركة على المستوى الأمني والاستراتيجي ثم على المستوى التجاري والاقتصادي من خلال قابلية التكامل السوفي والتداول الاستثماري.
- المحور الجيوسياسي يؤدي دوراً كبيراً في توجيه الدوافع الاقتصادية المفتوحة خليجياً تجاه العراق، الذي يؤدي الوجود الإيراني خلاله الدور الأكبر في تكيف تلك الدوافع على وفق محددات الأخطار الإقليمية التي تشكلها طهران على دول مجلس التعاون الخليجي بحسب ما يعتقده المجلس.
- تشابه البيئة الاقتصادية العراقية نظيرتها الخليجية في الحاجة الماسة لتنوع مصادر الدخل بعيداً عن هيمنة الريع النفطي، لكن البيئتين تتعارضان غالباً من حيث توجيه أسعار النفط وخفض حصة إنتاجها أو زيادتها، لكن يبقى العراق هو الخاسر الأكبر في هذه المعركة الإنتاجية بفعل غلبة النفط الخليجي في الأسواق العالمية، وتواضع تكاليف استخراجه (4 أو 5 دولارات لكل برميل).
- تُعد الصناعات الثقيلة والمعدنية وبخارية الذهب والموانئ والغاز، أهم الحالات القابلة للتطوير بين العراق ومنطقة الخليج، فضلاً عن الكيماويات والصناعات الدوائية، في حين تعد الكويت والإمارات هما الأكبر وجوداً في الأسواق العراقية الاستثمارية، مقابل حضور متباين للسعودية، ومتطور حديثاً لقطر.

- الاقتصاد الخليجي أكثر تمسكاً أمام الأزمات المالية الدولية، لكنه أكثر هشاشة أمام تداعيات الأزمات الاقتصادية الداخلية، وكذلك أمام تراجع الأسعار العالمية للنفط أو تنامي مؤشر التوترات الجيوسياسية على أسواق السلع الأولية والأسواق المالية، وأيضاً أمام الأزمات الطارئة الخاصة كالأزمة الخليجية وأزمة خاشقجي، وهو ما تظهر دلائله الحالية من تراجع القدرات الخليجية على مواكبة المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية لعموم الخليجيين، قياساً بقدرات سابقة.
- إن تعرض الأسواق الخليجية لاضطرابات إقليمية أمر وارد ومحتمل، والعراق يمتلك بدائل متعددة تغنيه عن الاعتماد على هذه الأسواق، حال تجميدها أو إغلاقها لسبب أو لآخر، أهمها الأسواق التركية، والأوروبية، وشراكات الاقتصاد الآسيوي، فضلاً عن استئناف الاقتصاد الداخلي، وإمكانية فتح أسواق جديدة.

توصيات:

- توظيف الفرص الوعدة الحالية والمتمثلة في القابلية المثلية للانفتاح المتبادل بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي في تعزيز الاقتصاد العراقي، معأخذ الحيطة والحذر لأي مفاجآت غير متوقعة، من طريق تأمين الأسواق البديلة، وتعزيز الانفتاح عليها، وإيجاد شراكات فاعلة مع الجار التركي والأردني تجاه الأسواق الآسيوية والأوروبية.

قائمة المصادر والمراجع

- (1) إبراهيم صالح، العراق وتركيا تبحثان توسيع التجارة والعلاقات الاقتصادية، وكالة الأناضول التركية: <https://www.aa.com.tr>
- (2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية للدول العربية)، إصدارات صندوق النقد العربي 2016: <https://www.amf.org.ae/ar>
- (3) التميمي، عامر ذياب، ديون العراق للكويت: لماذا لا تحول لاستثمارات؟، تقرير صحيفة الحياة السعودية: <http://www.alhayat.com>
- (4) الحسيناوي، جعفر بخلول، الأبعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2013: http://nahrainuniv.edu.iq/sites/default/files/Combined_122.pdf
- (5) الريعي، رجاء خضرير عبود، كفاءة أسواق المال في البلدان الخليجية مع إشارة خاصة للعراق دراسة تحليلية للمدة من 2007 / 2014، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 9، العدد 1، 2017: http://www.journalofecon.com/papers/jch_paper_2018_102330590.pdf
- (6) السرحان، حسين أحمد، الاقتصاد العراقي ورؤيه 2030: المضمون والتحديات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2018/3/28: <http://fcdrs.com/economical/1029>

(7) الشهوان، نوفل قاسم، قراءة في العلاقات الاقتصادية للعراق بدول الجوار وإمكانية تطويرها، منشورات منتدى الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب (واتا):

<https://ar.rt.com/lfrl>

(8) العبيدي، محمد عبد الرحمن، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الخليجية في المجال الاقتصادي، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد 19، 2010:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=35027>

(9) العراق والعلاقات الاقتصادية مع دول الجوار...، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية:

<http://rawabetcenter.com/archives/78119>

(10) المرصد الاقتصادي لمنطقة الخليج، العدد الأول، يونيو/حزيران 2017:
<http://documents.worldbank.org/curated/en/919361497357666314/pdf/116205-v2-replacement-PUBLIC-Gulf-Economic-Monitor-Arabic-June-2017.pdf>

(11) المسفر، محمد صالح، التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد التاسع 1998:

http://www.qu.edu.qa/static_file/qu/colleges/cbe/documents/issuesvol9.pdf

(12) أيمن، عميرة، التجارب الحديثة لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية.. دراسة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، العدد 1، مارس/أبريل 2018:

https://democraticac.de/?page_id=50832

(13) بسام عيال، عبد الكريم، السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة، منشورات جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6 جانفي 2012

<https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFN06/D0618.pdf>

(14) جاستن غنغلر، الاقتصاد السياسي للطائفية في الخليج، دراسة مركز كارنيجي للشرق الأوسط، آب/أغسطس 2016:

<https://carnegie-mec.org/2016/08/29/ar-pub-64408>

(15) حنين ياسين، بعد اغتيال خاشقجي.. اقتصاد السعودية أمام منحدر خطير، تقرير موقع الخليج أونلاين: <http://khaleej.online/GJW4BX>

(16) سكوت لاسننكي، سلسلة تقارير معهد السلام الأمريكي عن العراق (العراق وجيرانه)، تقرير(الأردن والعراق: بين التعاون والأزمة):

https://www.usip.org/sites/default/files/sr178_arabic.pdf

(17) شذى خليل، الاقتصاد العراقي بين سياسة الإغراق وعوائق الاندماج الدولي، تقرير مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية:

<https://rawabetcenter.com/archives/76601>

(18) شذى خليل، مكافحة الإرهاب الزراعي في العراق، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية: <http://rawabetcenter.com/archives/79369>

(19) عبيد، سالي عدنان، إمكانات التعاون الاقتصادي بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي المدة(1991/2013) دراسة تحليلية، بحث مقدم لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017

<http://qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2017/06/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84-%D9%87%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF.pdf>

(20) عجلان، حسين حسن، تنوع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية.. الواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلة المنصور، العدد 27، 2017 :

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=123379>

(21) عدنان، خالد صاحب، التنافس الإيراني التركي في العراق بعد 2003، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2015 :

http://nahrainuniv.edu.iq/sites/default/files/Combined_5_1.pdf

(22) علي، سليم قاطع، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجية مستقبلية، تقرير المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين/ألمانيا، 2017:

<https://democraticac.de/?p=50859>

(23) كاظم، ظلال جواد، عبد عون، مزروق أحمد، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام 2003، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد 27، 2018: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=147009>

(24) كاظم، محمد كريم، دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 42/2009:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60805>

(25) لوسرن، فريد إتش، منطقة الخليج في ظل الاقتصاد الدولي المعاصر، (الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج .. تقرير موجز)، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشئون الدولية بجامعة جورجتاون، قطر، 2012:

<https://www.gulfpolicies.com/attachments/article/1835/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%8A%D8%AC.pdf>

(26) مكميلان، جوزيف، المملكة العربية السعودية وال العراق.. النفط والدين وتناحر طويل مستمر، التقرير الثالث ضمن سلسلة تقارير(العراق وجيرانه)، الصادرة عن معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 157 يناير/كانون الثاني 2006:

https://www.usip.org/sites/default/files/sr157_arabic.pdf

(27) نيفين حسين، المتانة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية.. المؤشرات والدلائل، منشورات إدارة التخطيط ودعم القرار بوزارة الاقتصاد الإمارتية، 2016

(28) هنري ج.باركي، سلسلة تقارير معهد السلام الأمريكي عن العراق (العراق وجيرانه)، تقرير(تركيا وال العراق .. أخطار وإمكانات الحوار):

https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr141_arabic.pdf